

بيان المؤهلات

بيان مقدم وفقاً للفقرة ٤ (أ) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي والفقرة ٦ من قرار المحكمة الجنائية الدولية
ICC-ASP/3/Res.6

(أ) إن الدكتورة سيلفيا فرنانديس دي غورمندي من رجال القانون والدبلوماسيين المشهورين بشكل واسع. لقد قامت في جميع المناصب التي تقلدتها بأداء واجباتها بتراهة وأخلاق عالية. إنها تملك المؤهلات المطلوبة كي تعين في المناصب القضائية العليا في جمهورية الأرجنتين.

لقد جمعت بين "١" كفاءة وتجربة عاليتين في مجال القانون الجنائي الدولي والإجراءات كما أنها "٢" تملك كفاءة كبيرة وتجربة مهنية في القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

إن معرفتها وتجربتها في مجال القانون الجنائي الدولي نابعة إلى حد كبير من مشاركتها الكثيفة منذ وقت طويل في عملية تأسيس المحكمة الجنائية الدولية. وتنتج عن مساهمتها الكثيفة والفعالة في مجمل عملية إنشاء وتأسيس المحكمة الجنائية الدولية وعملها اللاحق في مكتب المدعي العام تحصيلها لمعرفة وفهم واسع لنظام المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك القانون المطبق ووظيفة كل جهاز من أجهزة المحكمة وكيفية ترابطها فيما بينها وبين الدول والفعاليات الأخرى في المجتمع الدولي. وتنتج خاصة عن مشاركة الدكتورة سيلفيا فرنانديس دي غورمندي في وضع الإجراءات الجنائية للمحكمة تحصيل معرفة نظرية وعملية واسعة بشأن نظام الإجراءات المعقد الذي يسير المؤسسة. وقد ترأست بالفعل كل عملية وضع الإجراءات الجنائية المنصوص عليه في النظام الأساسي (الأجزاء ٥ و ٦ و ٨) وبعد مؤتمر روما ترأست عملية وضع القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وعقب إنهاء هذه الوثيقة الأخيرة تسلمت رئاسة فريق العمل المعني بجريمة العدوان.

سنحت الفرصة للدكتورة سيلفيا فرنانديس في الفترة ما بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ بأن تطبق، أثناء عملها في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، الأحكام التي أنشأها نظام روما الأساسي والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وقد شاركت، كمديرة لشعبة الاختصاص والتكامل والتعاون، في التحليل الأولي للحالات والقضايا، وفي وضع أنظمة تلقي البلاغات بشأن الجرائم الدولية ومعالجتها، وفي الحصول على التعاون الدولي والدعم القضائي والإشراف على البعثات إلى المناطق المرتبطة بالحالات قيد التحليل أو التحقيق.

و بموجب كل الأنشطة الأخرى والواجبات التي أدتها الدكتورة سيلفيا فرنانديس أثناء مسارها المهني (بما في ذلك عملها كمديرة عامة معنية بحقوق الإنسان، ونائبة المدير العام المعني بحقوق الإنسان ونائبة المستشار القانوني في وزارة العلاقات الخارجية في جمهورية الأرجنتين). وقد جمّعت الدكتورة سيلفيا فرنانديس دي غورمندي خبرة في المجالات المتعلقة بالقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

ومن خلال منصبها الحالي كمديرة عامة معنية بحقوق الإنسان دأبت على المشاركة في قضايا تتعلق بالعدالة الانتقالية والحد من الإبادة الجماعية والجرائم الدولية الأخرى. وشملت مسؤولياتها الأخرى تمثيل جمهورية الأرجنتين في الهيئات العالمية والإقليمية المعنية لحقوق الإنسان كما عملت كممثلة أو موظفة الدولة في الإجراءات المعروضة على هيئات نظام البلدان الأمريكية لحماية حقوق الإنسان (لجنة بلدان أمريكا المعنية بحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان).

وشغلت الدكتورة فرنانديس في الفترة ما بين ١٩٩٤ و ٢٠٠٠ منصب مستشارة قانونية في البعثة الدائمة لجمهورية الأرجنتين لدى الأمم المتحدة وعملت كنائبة في اللجنة السادسة (والتي كانت مقرراً فيها في سنة ١٩٩٤) بالإضافة إلى لجان قانونية أخرى في الجمعية العامة ومجلس الأمن. وأثناء عملها شاركت في العديد من جولات المفاوضات بشأن القضايا القانونية كما لعبت دوراً ريادياً في العمل على وضع الصكوك الأساسية الرامية لمكافحة الإرهاب الدولي وتعزيز القانون الإنساني الدولي. وترأست الدكتورة فرنانديس، من جملة أمور أخرى، عملية تحضير إعلان التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي سنة ١٩٩٤ والإعلان المكمل له سنة ١٩٩٥، علاوة على كل القرارات المعتمدة على التوالي في هذا الصدد من قبل اللجنة السادسة إلى أن تركت هذا المنصب سنة ٢٠٠٠. كما كان لها أيضاً دور مهم ومعترف به دولياً في المفاوضات حول اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وبفضل تجربتها ومعرفتها الخاصتين بهذه القضايا طلب منها مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة أن تتراش فريق الخبراء الدولي المعني بالمرتزقة كي توصي بتدابير لمكافحة توظيف المرتزقة وتكثيف إجراءات مراقبة الشركات الأمنية (القرار ٥٦/٢٣٢).

وشاركت الدكتورة فرنانديس في التدريس طيلة مسارها الوظيفي، حيث عملت كأستاذة للقانون الجنائي الدولي في جامعة باليرمو وجامعة بوينس آيرس ولا تزال تشغل هذين المنصبين حتى يومنا هذا. وتمت دعوتها للتحدث أو المشاركة في محادثات الأفرقة من قبل العديد من الجامعات والمنظمات الوطنية والدولية كما أنها نشرت كمية كبيرة من المؤلفات في الأرجنتين وفي الخارج عن قضايا تتعلق بالقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي.

وبصرف النظر عن الإسبانية، التي هي لغة الدكتوراة فرنانديس الأم، فهي تتقن بشكل ممتاز لغتي عمل المحكمة أي الإنكليزية والفرنسية.

وتم اقتراح ترشيح الدكتوراة فرنانديس وفقا لإجراءات تعيين المرشحين في المكاتب القضائية في الدولة بموجب الفقرة ٤ (أ) "١" من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي.

(ب) وتم اختيار الدكتوراة فرنانديس على القائمة ألف لأغراض الفقرة ٥ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي وبناء على استيفائها للمؤهلات.

(ج) ويأخذ اختيار ترشيح الدكتوراة فرنانديس دي غورمندي في الاعتبار ضرورة تمثيل الأنظمة القانونية العالمية الأساسية والتمثيل الجغرافي العادل والتمثيل العادل للقضاة الإناث والذكور طبقاً لأحكام الفقرة ٨ (أ) "١" إلى "٣" من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي. والدكتوراة فرنانديس دي غورمندي قادرة على المساهمة في تكوين ملائم للمحكمة من حيث كونها "١" تمثل نظام القانون المدني و"٢" تمثل مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي و"٣" تمثل جانب الإناث.

وفضلاً عما ذكر آنفاً فإن انتخاب المرشحة، بجمعها بين المعرفة والتجربة المتعلقة بفتي القضاة (ألف وباء)، سيساهم عامة في التكوين المتوازن للمحكمة.

(د) إن الدكتوراة فرنانديس دي غورمندي، علاوة على معرفتها وتجربتها العامة في مجال القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، ووفقاً للفقرة ٨ (ب) من المادة ٣٨ من نظام روما الأساسي، تملك تجربة خاصة فيما يتعلق بالقضايا الملموسة ذات الصلة بحالات العدالة الانتقالية بما فيها الحق في الحقيقة وإعادة الهوية للأطفال المستولى عليهم بشكل غير مشروع والاختفاء القسري للأشخاص.

(هـ) وليس للدكتوراة سيلفيا فرنانديس دي غورمندي جنسية مزدوجة لأغراض الفقرة ٧ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي. وقد قُدم ترشيحها على أساس أنها مواطنة من جمهورية الأرجنتين.
